حركة صحة الشعوب

ميثاق الشعوب من أجل الصحة

مقدمة

في مؤتمر ألما–آتا عام ١٩٧٨، أعلن وزراء من ١٣٤ دولة بمشاركة منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف، تبنى هدف "الصحة للجميع بحلول العام ٢٠٠٠ " واختيار الرعاية الصحية الأولية الأداة المثلى لتحقيق ذلك.

ولكن هذا الحلم لم يصبح حقيقة للأسف. فالأوضاع الصحية لسكان العالم الثالث لم تتحسن بل وازدادت سوءاً في العديد من الحالات. ونجن اليوم نواجه أزمة صحية عالمية تتصف باتساع درجات التفاوت في داخل البلدان وفيما بينها. ولا يزال يتوالى ظهور مخاطر جديدة على الصحة. وتزايد الأمر تفاقما القوى السلبية للعولمة، والتي تحول دون التوزيع المتكافئ للموارد فيما يخص صحة الناس وخاصة الفقراء منهم.

وقد أدى فشل قطاع الصحة في تطبيق مبادئ الرعاية الصحية الأولية، حسبما تم اعتمادها في الأصل في ألما–آتا، إلى تفاقم أزمة الصحة العالمية بشكل بالغ وتتحمل الحكومات والأجهزة الدولية مسئولية كاملة عن هذا الفشل.

قد آن الأوان لإقامة جهد دولي متسق من أجل وضع أهداف "الصحة للجميع" في مكانها الصحيح على جدول أعمال التنمية.لذا يتعين تعزيز المبادرات الصادقة المرتكزة إلى الناس بهدف زيادة الضغط على صناع السياسات والحكومات والقطاع الخاص لضمان أن تتحول الرؤية التي حملها إعلان ألما–آتا إلى واقع ملموس.

لقد قررت مجموعة من المنظمات الدولية وحركات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والمجموعات النسائية أن تعمل معا نحو تحقيق هذا الهدف. وقامت هذه المجموعة معا إلى جانب أطراف أخرى ملتزمة بمبادئ الرعاية الصحية الأولية وبهموم الناس وطموحاتها بتنظيم "تجمع صحة الشعوب " الذي التأم شمله ما بين ٤–٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠ في بنجلاديش، سافار، في حرم مؤسسة Gonoshasthaya Kendra (مركز صحة الشعوب).

توافد ١٤٥٣ مشاركا ومشاركة من ٩٢ بلدا لحضور " التجمع" الذي شكل تتويجا لجهود ثمانية عشر شهرا من الأعمال التحضيرية في مختلف أنحاء العالم. لقد تولدت عن المجريات التحضيرية درجة غير مسبوقة من الحماس والمشاركة من جانب فئات واسعة من الناس الذين انخرطوا في آلاف

اللقاءات على مستوى القرى، وفي ورش العمل على مستوى المحافظات، والاجتماعات الوطنية العريضة.

تناولت الجلسات العمومية في "التجمع" خمس موضوعات رئيسية هي: الصحة والحياة والرفاه، واللامساواة والفقر والصحة، الرعاية الصحية والخدمات الصحية، البيئة والبقاء، الطريق إلى الأمام. وقد ساهم أناس من مختلف أرجاء المعمورة في تقديم شهادات على الحرمان وفشل الخدمات وأخرى على مبادرات ومنظمات شعبية ناجحة. وأتاحت إقامة اكثر من مائة جلسة متزامنة الفرصة للمشاركين والمشاركات للحوار والنقاش بمزيد من التفصيل حول الجوانب المختلفة المتعلقة بالموضوعات الرئيسية والتعبير عن خبراتهم واهتماماتهم المحددة. لقد أتاح هذا الحدث على مدار خمسة أيام، مجالا أمام المشاركين والمشاركات للتعبير عن أنفسهم بأسلوبهم ومصطلحاتهم الخاصة. لقد تطرقوا إلى فشل حكوماتهم والمنظمات الدولية وقرروا النضال معا من أجل أن تصبح الصحة والتنمية العادلة في رأس الأولويات على جدول أعمال صناع السياسات على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية.

وبعد مراجعة المشاركين والمشاركات لمشكلاتهم ومصاعبهم وتشاركهم في خبراتهم، قاموا بصياغة "ميثاق الشعوب من أجل الصحة" ومن ثم إقراره. سيكون هذا الميثاق من الآن فصاعداً، الأداة المشتركة لحركة شعبية على مستوى العالم تلتزم بتحويل حلم ألما–آتا إلى حقيقة. إننا نحث وندعو كل من يشاركنا اهتماماتنا وغاياتنا للانضمام إلينا من خلال التوقيع على هذا الميثاق.

الديباجة

الصحة قضية اجتماعية واقتصادية وسياسية وهي فوق كل شئ حق أساسي من حقوق الإنسان. وتعتبر اللامساواة والفقر والاستغلال والاضطهاد والعنف أسباباً جذرية لاعتلال الصحة والوفيات بين الفئات الفقيرة والمهمشة. لذا فالصحة للجميع تعنى انه لابد من تحدى مصالح جبارة ولابد من معارضة العولمة، ولابد من إحداث تغيير جوهري في الأولويات السياسية والاقتصادية.

يبنى هذا الميثاق على منظور الناس الذين لم تكن، أو قلما كانت، أصواتهم مسموعة من قبل. وهو يحث الناس على أن يطوروا حاولا خاصة بهم وان يعرضوا السلطات المحلية والحكومات الوطنية والمنظمات والشركات الدولية للمساءلة.

الرؤية

يعتبر تطلعنا إلى العدل والتنمية المستديمة بيئيا والسلام في صميم رؤيتنا لعالم افضل – عالم تتحقق فيه الحياة الصحية للجميع، عالم يحترم ويثمن ويحفل بالحياة بجميع صورها وتنوعاتها، عالم يتيح الآفاق أمام تفتح مواهب الناس وقدراتهم لإثراء بعضهم بعضا، عالم تكون فيه أصوات الناس مرشدا للقرارات التي ترسم خطوط حياتنا.

إن هناك من الموارد اكثر مما يكفي لتحقيق هذه الرؤية.

أزمة الصحة

"أن الأمراض والوفيات اليومية تثير الغضب فينا. ليس لان هناك من يمرض أو لان هناك من يموت. إننا غاضبون لان العديد من الأمراض والوفيات تتجذر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المفروضة علينا"

(صوت من أمريكا الوسطى)

لقد كان للتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة أثر بالغ على صحة الناس ومدى تيسر الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لهم.

إن الفقر والجوع في تصاعد على الرغم من وصول الثروات في العالم إلى مستويات غير مسبوقة. وتتسع الفجوة بين الشعوب الغنية والفقيرة، وكذلك حال درجة التفاوت في داخل البلدان، بين الطبقات الاجتماعية وبين الرجال والنساء وبين الفئات الفتية والمسنة.

لا يزال قسم كبير من سكان العالم يفتقر إلى الطعام والتعليم ومياه الشرب الآمنة والإصحاح والمأوى والأراضي وما تحويه من موارد والعمل وخدمات الرعاية الصحية. ولا يزال التمييز سائدا ويترك أثره على معدلات حدوث المرض وتيسر الرعاية الصحية.

يجرى استنزاف الموارد الطبيعية لكوكبنا بسرعة منذرة. وينتج عن ذلك تردى البيئة بشكل يهدد صحة كل فرد وبخاصة صحة الفقراء. كما يشهد العالم بزوغ نزاعات جديدة فيما لا تزال أسلحة الدمار الشامل تمثل تهديدا خطيرا للبشرية.

تتركز موارد العالم بشكل متزايد في أيدي حفنة من يسعون إلى مضاعفة أرباحهم الخاصة وقد وضعت السياسات الليبرالية الجديدة، سواء السياسية أو الاقتصادية من جانب مجموعة صغيرة من الحكومات الجبارة

ومن جانب المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية. واشتركت هذه السياسات مع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات غير الخاضعة لأي ضبط في إحداث آثار شديدة على حياة الناس ومورد رزقهم وصحتهم ورفاههم في كل من بلدان الشمال والجنوب.

إن الخدمات العامة لا تلبى احتياجات الناس، لا بل وهى في تراجع نتيجة تقليص الموازنات الاجتماعية للحكومات. وتغدو الخدمات الصحية أقل تيسرا وتزداد سوءا من ناحية التوزيع والملائمة.

وتهدد الخصخصة بتفويض إمكانيات تيسر الرعاية الصحية اكثر فاكثر وبالتخلي عن مبدأ العدالة الأساسي. إن في استمرار اعتلال الصحة لأسباب يمكن الوقاية منها، والانبعاث الجديد لأمراض مثل السل (الدرن) والملاريا، ونشوء أمراض جديدة مثل الإيدز وانتشارها منبها قويا إلى افتقار عالمنا للالتزام بمبادئ الإنصاف والعدالة.

مبادئ ميثاق الشعوب من اجل الصحة

- يعتبر تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة والرفاه حقا أساسيا من حقوق الإنسان بغض النظر عن اللون أو الخلفية العرقية أو الديانة أو النوع الاجتماعي أو السن أو القدرات أو التوجه الجنسي أو الانتماء الطبقي.
- يتعين أن تكون مبادئ الرعاية الصحية الأولية الكلية والشمولية والتي دعا إليها إعلان ألما-آتا لعام ١٩٧٨ الأساس لصياغة السياسات المتعلقة بالصحة. فثمة حاجة الآن اكثر من أي وقت مضى لتبنى نهج منصف ومشارك ومتداخل القطاعات نحو الصحة والرعاية الصحية.
- تتحمل الحكومات مسئولية أساسية في ضمان تيسر الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى بجودة عالية للجميع، وفقا لاحتياجات الناس وليس حسب قدراتهم على الدفع.
- إن مشاركة الناس ومنظماتهم أمر جوهري لصياغة كافة السياسات والبرامج الصحية والاجتماعية وتنفيذها وتقويمها.
- تتحدد الصحة في الأساس بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمادية وينبغي أن توضع هي والعدالة والتنمية المستدامة على رأس الأولويات صنع السياسات محليا ووطنيا ودوليا.

نداء للعمل

يلزمنا لمواجهة الأزمة الصحية العالمية أن نعمل على كافة الأصعدة – الفردي والمجتمعي والوطني والإقليمي والدولي – وفي جميع القطاعات وتشكل المطالب المعروضة أدناه أساساً للعمل.

الصحة كحق من حقوق الإنسان

تمثل الصحة انعكاسا لالتزام أي مجتمع بالمساواة والعدالة. وينبغي أن تسود الصحة وحقوق الإنسان على الاعتبارات الاقتصادية والسياسية.

يدعو هذا الميثاق شعوب العالم إلى:

- دعم كافة المحاولات الرامية إلى تحقيق الحق في الصحة.
- مطالبة الحكومات والمنظمات الدولية بإعادة رسم السياسات والممارسات التي تحترم الحق في الصحة وتطبيقها وضمان تنفيذها.
- بناء حركات شعبية ذات قاعدة عريضة للضغط على الحكومات من اجل إدخال الصحة وحقوق الإنسان في الدساتير والتشريعات الوطنية.
- محاربة استغلال احتياجات الناس الصحية لغايات الربح.

التعامل مع المحددات العريضة للصحة

التحديات الاقتصادية:

للاقتصاد تأثير عميق على صحة الناس. ومن شأن السياسات الاقتصادية التي تعطي الأولوية للعدالة والصحة والرفاه الاجتماعي أن تنهض بصحة الناس وبالاقتصاد أيضاً.

إن السياسات السياسية والمالية والزراعية والصناعية التي تستجيب في الأساس لاحتياجات راس المال والتي تفرضها الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، تقصي الناس عن حياتهم ومورد رزقهم وتصب عمليات العولمة الاقتصادية والتحرر الاقتصادي في توسيع درجة التفاوت ما بين البلدان وفي داخل كل منها.

إن العديد من بلدان العالم وخاصة الأكثر قوة تسخر مواردها بما فيها العقوبات الاقتصادية والتدخلات العسكرية لكي توطد مواقعها وتوسعها، تاركة آثاراً مدمرة على حياة الناس.

يدعو هذا الميثاق شعوب العالم إلى:

- المطالبة بإحداث تحول جذري في منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة العالمي بحيث تتوقف عن انتهاك حقوق الناس الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والصحية وتشرع في التمييز بشكل إيجابي لصالح بلدان الجنوب. ينبغي لهذا التحول حماية للصحة العامة أن يشمل نظم الملكية الفكرية مثل براءات الامتياز والجوانب المتعلقة بالتجارة في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS).
- المطالبة بإلغاء مديونية العالم النامي.
- المطالبة بإحداث تحول جذري في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحيث تنعكس هاتان المؤسستان وتعززان بنشاط حقوق البلدان النامية ومصالحها.
- المطالبة بوضع نظم فعالة للحيلولة دون أن تترك الشركات المتعددة الجنسيات آثارا سلبية على صحة الناس أو تستغل قوة العمل لديها أو تزيد في تدني البيئة أو تعتدي على السيادة الوطنية.
- ضمان أن تطبق الحكومات سياسات زراعية متسقة مع احتياجات الناس وليس مع متطلبات السوق مما يضمن توفير الأمن الغذائي والتيسر العادل للغذاء.
- المطالبة بان تعمل الحكومات الوطنية على حماية حقوق الصحة العامة في قوانين الملكية الفكرية.
- المطالبة بفرض الضوابط والضرائب على حركات رءوس الأموال الدولية المضاربة.
- الإصرار على أن تخضع كافة السياسات الاقتصادية لعملية تقدير لأثرها على الصحة والعدالة والنوع الاجتماعي والبيئة وان تتضمن إجراءات تنظيمية قابلة للتطبيق تكفل الالتزام بذلك.
- تحدى النظريات الاقتصادية المرتكزة إلى النمو واستبدالها ببدائل تعمل على بناء مجتمعات إنسانية ومستدامة. على النظريات الاقتصادية أن تقر بوجود قيود بيئية وتعترف بالأهمية القصوى للعدالة والصحة وبدور العمل غير المدفوع الأجر وبخاصة عمل النساء الذي لا يحظى بالاعتراف.

التحديات الاجتماعية والسياسية

أن للسياسات الاجتماعية الشمولية آثاراً إيجابية على حياة الناس وموارد رزقهم. وقد أحدثت العولمة الاقتصادية والخصخصة خللا عميقا في

المجتمعات والعائلات والثقافات. ومع أن للنساء دورا أساسيا في المحافظة على النسيج الاجتماعي للمجتمعات في كل مكان إلا انه كثيرا ما تتعرض احتياجاتهن الأساسية للإغفال أو الإنكار وكثيرا ما تنتهك حقوقهن وذواتهن.

كما يجرى تقويض مكانة المؤسسات العامة وإضعافها إذ تم تحويل العديد من مسئولياتها إلى أيدي القطاع الخاص وخاصة الشركات أو إلى مؤسسات وطنية ودولية أخرى قلما تكون مساءلة أمام الناس. فضلاً عن ذلك تتعرض قوة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية إلى تقليص شديد فيما يتنامى نفوذ القوى المحافظة والأصولية. ينبغي العمل على تعزيز الديمقراطية المشاركة في المنظمات السياسية والأطر المدنية وثمة حاجة ملحة إلى توطيد وضمان الشفافية والمساءلة.

يدعو هذا الميثاق شعوب العالم إلى:

- المطالبة والمساندة من أجل رسم سياسات اجتماعية شمولية وتطبيقها بمشاركة شعبية كاملة.
- ضمان أن تحظى جميع النساء وجميع الرجال بحقوق متكافئة في العمل وموارد الرزق وحرية التعبير والمشاركة السياسية وممارسة الاختيار الديني والتعليم والتحرر من العنف.
- الضغط على الحكومات من اجل أن تتبنى وتنفذ التشريعات الكفيلة بحماية وتعزيز الصحة البدنية والنفسية والروحية وحقوق الإنسان للفئات السكانية المهمشة.
- المطالبة بوضع التعليم والصحة على قمة جدول الأعمال السياسي. يعنى هذا الدعوة إلى تعليم عالي الجودة ومجاني وإلزامي لكافة الأطفال والراشدين وخاصة البنات والنساء والى تعليم ورعاية بجودة عالية لمرحلة الطفولة المبكرة.
- المطالبة بان تكون أنشطة المؤسسات العامة مثل خدمات رعاية الأطفال ونظم توزيع الغذاء والتسهيلات الإسكانية موجهة لمنفعة صحة الأفراد والمجتمعات.
- الإدانة والسعي لإبطال أبه سياسات تؤدى إلى التهجير القسري للناس عن أراضيهم أو مساكنهم أو أعمالهم.
- التصدي للقوى الأصولية التي تهدد حقوق الأفراد وحرياتهم وتهدد بشكل خاص حياة النساء والأطفال والأقليات.
- التصدي للسياحة الإباحية والمتاجرة العالمية بالنساء والأطفال.

التحديات البيئية:

أن تلوث المياه والهواء والتحولات المناخية المتسارعة واستنزاف طبقة الأوزون والطاقة النووية ومخلفاتها والكيماويات ومبيدات الآفات السامة وفقدان التنوع الحيوي وإزالة الغابات وتعرية التربة كل ذلك يحمل آثارا بعيدة المدى على صحة الناس ومن ضمن الأسباب الجذرية لهذا الدمار ما يجرى من استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام وغياب رؤية شمولية بعيدة الأمد وانتشار النزعة الفردية والسلوكيات الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح والاستهلاك المفرط من جانب الفئات الغنية. لابد من مواجهة هذا الدمار وإيقافه على الفور وبشكل فعال.

يدعو هذا الميثاق شعوب العالم إلى:

- تحميل الشركات المتعددة الجنسيات والوطنية والمؤسسات العامة والأجهزة العسكرية مسئولية أنشطتها الهدامة والضارة التي تترك آثارها السلبية على البيئة وصحة الناس.
- المطالبة بان يتم تقويم كافة المشاريع التنموية وفقا لمعايير صحية وبيئية وان يتم توخى الحرص والتحفظ حيثما يحتمل أن يكون للتقنيات أو السياسات مخاطر على الصحة والبيئة (مبدأ الحيطة).
- المطالبة بان تلزم الحكومات نفسها على وجه السرعة بإجراء تخفيضات على انبعاث غازات الدفيئة من أراضيها بدرجة اكبر بكثير من تلك التخفيضات المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية حول التحولات المناخية وذلك دون اللجوء إلى أية تقنيات وممارسات ضارة أو غير مناسبة.
- معارضة نقل الصناعات ذات التأثيرات الضارة والمخلفات السامة والمشعة إلى البلدان الأكثر فقرا والمجتمعات المهمشة وتشجيع تبنى حلول تحد من إنتاج المخلفات.
- تخفيض الاستهلاك المفرط وأنماط الحياة غير المستدامة في كل من بلدان الشمال والجنوب والضغط على البلدان الصناعية الغنية لتخفيض درجة الاستهلاك والتلوث لديها بنسبة ٩٠٪.
- المطالبة بتطبيق إجراءات تكفل الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك مراقبة ظروف العمل بالارتكاز إلى العمال.
- المطالبة بتطبيق إجراءات لتجنب الحوادث والإصابات في أماكن العمل والمجتمع والمنازل.
- رفض براءات الامتياز على المواد الحية ومعارضة القرصنة البيولوجية

على المعارف والموارد التقليدية والأصلية المنشأ.

- تطوير مؤشرات مرتكزة إلى الناس ومبنية على المجتمع للتقدم البيئي والاجتماعي والضغط من اجل تطوير واتباع عمليات تدقيق منتظمة تقيس مستوى التدني البيئي والوضع الصحي للسكان.

الحروب والعنف والنزاعات والكوارث الطبيعية:

إن الحروب والعنف والنزاعات والكوارث الطبيعية تدمر المجتمعات البشرية وتحط من كرامة الإنسان ولها وقع شديد الوطأة على الصحة البدنية والعقلية لأفراد المجتمع وخاصة النساء والأطفال ويتزايد تسويق الأسلحة وتنتشر في العالم تجارة عدوانية وفاسدة للسلاح مما يؤدى إلى تقويض الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتقلص تخصيصات الموارد للقطاع الاجتماعي.

يدعو هذا الميثاق شعوب العالم إلى:

- مساندة الحملات والحركات الداعية إلى السلام ونزع السلاح.
- دعم الحملات المناهضة للعدوان والمعارضة لاستعمال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى بما فيها كافة أنواع الألغام وكل ما يتعلق بذلك من أنشطة بحث وإنتاج واختبار.
- دعم المبادرات الشعبية الرامية إلى إحلال سلام عادل ودائم وخاصة في البلدان التي تعانى من حروب أهلية وإبادة عرقية.
- إدانة استخدام الأطفال كجنود وكافة أعمال الإيذاء والاغتصاب والتعذيب والقتل الموجهة ضد النساء والأطفال.
- المطالبة بإنهاء الاحتلال باعتباره إحدى اكثر الأدوات تدميرا لكرامة الإنسان.
- مناهضة إضفاء الصبغة العسكرية على تدخلات الغوث الإنساني.
- المطالبة بإحداث تغيير جذري في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحيث يؤدى وظائفه بشكل ديمقراطي.
- المطالبة بان تضع الأمم المتحدة والدول الأفراد حدا لكافة أشكال العقوبات المستخدمة كأداة عدوان والتي من شانها أن تضر بصحة السكان المدنين.
- تشجيع المبادرات المستقلة وذات القاعدة الشعبية لإعلان الأحياء والمجتمعات والمدن أماكن سلام ومناطق خالية من السلاح.
- دعم الأنشطة والحملات الرامية إلى الوقاية والحد من السلوكيات

العدوانية والعنيفة وخاصة بين الرجال والى تعزيز التعايش السلمي.

- دعم الأنشطة والحملات الرامية إلى اتقاء الكوارث الطبيعية وتقليل المعاناة البشرية المترتبة عليها.

قطاع صحي مرتكز إلى الناس

هذا الميثاق ينادى بتوفير رعاية صحية أولية شاملة وشمولية للناس بغض النظر عن قدرتهم على الدفع. ينبغي أن تتسم الخدمات الصحية بالديمقراطية والمساءلة وأن تتوفر لها الموارد الكافية لتحقيق ذلك.

يدعو الميثاق شعوب العالم إلى:

- مناهضة السياسات الدولية والوطنية التي من شانها خصخصة الرعاية الصحية وتحويلها إلى سلعة.
- مطالبة الحكومات بالعمل على تعزيز الرعاية الصحية الأولية الشمولية وتمويلها وتقديمها باعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية لمعالجة المشكلات الصحية وتنظيم خدمات الصحة العامة بما يكفل تيسرها المجاني والشامل.
- الضغط على الحكومات لكي تتبنى سياسات صحية ودوائية وطنية وتطبقها وتسهر على تنفيذها.
- مطالبة الحكومات بان تعارض خصخصة خدمات الصحة العامة وتضمن التنظيم الفعال للقطاع الطبي الخاص بما في ذلك الخدمات الطبية للمنظمات الخيرية والأهلية.
- المطالبة بإحداث تحول جذري في منظمة الصحة العالمية بحيث تستجيب إلى التحديات الصحية بطريقة تصب في صالح الفقراء وتتجنب الأساليب الراسية وتضمن العمل المتداخل القطاعات وتشرك المنظمات الشعبية في "جمعية الصحة العالمية" وتكفل الاستقلالية عن مصالح الشركات التجارية.
- الدعم والمساندة والانخراط في الأنشطة التي تعزز نفوذ الناس وتحكمهم في صنع القرارات المتعلقة بالصحة على كافة الأصعدة بما في ذلك حقوق المرضى والمستهلكين.
- مساندة نظم وممارسات الاستشفاء التقليدية والشمولية والاعتراف بها والترويج لها ودمجها في إطار الرعاية الصحية الأولية.
- المطالبة بإحداث تغييرات في تدريب الكوادر الصحية بحيث يصبح موجها اكثر تجاه المشكلات واكثر اعتمادا على الممارسة وبحيث

تتمكن هذه الكوادر من الوصول إلى فهم افضل لتأثير القضايا العالمية على مجتمعاتها وحث على العمل مع المجتمع واحترامه واحترام تنوعه.

- إزالة الغموض المحيط بالتقنيات الطبية والصحية (بما في ذلك الأدوية) والمطالبة بإخضاعها لاحتياجات الناس الصحية.
- المطالبة بان تجرى الأبحاث في الصحة بما فيها الأبحاث الوراثية وتطوير الأدوية وتقنيات الإخصاب بطريقة تشاركية مرتكزة إلى الاحتياجات ومن قبل مؤسسات خاضعة للمساءلة. وينبغي أن تكون موجهة نحو صحة الناس والصحة العامة وان تحترم المبادئ الأخلاقية الشمولية.
- دعم حقوق الناس في تقرير شئونهم الإنجابية والجنسية بأنفسهم ومناهضة كل الإجراءات القسرية في السياسات السكانية وسياسات تنظيم الأسرة. يتضمن ذلك دعم الحق بتيسر مجال كامل من الوسائل الآمنة والفعالة لتنظيم الإخصاب.

مشاركة الناس من اجل عالم صحي

إن وجود منظمات وحركات شعبية قوية أمر أساسي من اجل المزيد من الديمقراطية والشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار. ولابد من ضمان حقوق الناس المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفى حين تتحمل الحكومات المسئولية الأولية في تعزيز نهج اكثر إنصافا في الصحة وحقوق الإنسان، فثمة دور هام تضطلع به مختلف أشكال مجموعات وحركات المجتمع المدني ووسائط الإعلام لكي تكفل للناس النفوذ والتحكم في عملية تطوير السياسات ومراقبة تنفيذها.

يدعو الميثاق شعوب العالم إلى:

- بناء المنظمات الشعبية وتمتينها لخلق قاعدة للتحليل والعمل.
- التعزيز والمساندة والانخراط في الأنشطة التي تشجع مشاركة الناس في صنع القرارات في الخدمات العامة على كافة الأصعدة.
- المطالبة بان تتمثل المنظمات الشعبية في المنابر المحلية والوطنية والدولية ذات الصلة بالصحة.
- مساندة المبادرات المحلية الموجهة نحو الديمقراطية المشاركة عبر تأسيس شبكات التضامن المرتكزة إلى الناس في مختلف أنحاء العالم.

تعديل

بعد المصادقة على ميثاق صحة الشعوب في ٨ ديسمبر ٢٠٠٠، تم لفت انتباه لجنة الصياغة إلى أن بنود الفعل رقم ١ و٢ تحت التحديات الاقتصادية يمكن أن تستقرأ على أنها تدعيم للفقرة الاقتصادية المقترحة من قبل منظمة التجارة العالمية، والتي تخدم – في حقيقة الأمر – تقوية منظمة التجارة العالمية وبرنامجها النيوليبرالي. أخذاً في باعتبار أن هذا يتعارض مع دعوة تجمع صحة الشعوب لتغيير منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة العالمي، فقد تم دمج الفقرتين وإجراء تعديلات بهما.

تجمع صحة الشعوب والميثاق

كانت فكرة تجمع صحة الشعوب موضع نقاش لما يزيد عن عقد من الزمان. وأطلقت مجموعة من المنظمات عام ١٩٩٨ مسار تجمع صحة الشعوب وبدأت في التخطيط للقاء التجمعي الدولي الضخم الذي انعقد في بنغلادش مع نهاية عام ٢٠٠٠. وقد انطلقت مجموعة من النشطة السابقة واللاحقة للتجمع، بما فيها ورشة العمل الإقليمية، وتجميع الحكايات المتعلقة بصحة الشعوب، وصياغة ميثاق الشعوب من أجل الصحة.

يبنى هذا الميثاق على آراء المنظمات المدنية والشعبية حول العالم، وقد تم إقراره أول مرة وفتح باب المصادقة عليه في اللقاء التجمعي في سافار، بنغلادش،

في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠.

هذا الميثاق تعبير عن اهتماماتنا المشتركة، ورؤيتنا لعالم أفضل وأكثر صحة، ونداءاتنا من أجل القيام بعمل جذري. إنه أداة للمناداة ونقطة التقاء يمكن أن تتجمع من حولها حركة صحية عالمية وتشكل شبكات وائتلافيات أخرى.

انضموا إلينا - صادقوا على الميثاق

إننا نحث كافة الأفراد والمؤسسات للانضمام إلى هذه الحركة العالمية وندعوكم إلى المصادقة على ميثاق الشعوب من أجل الصحة والمساعدة في وضعه موضع التطبيق

منسق السكرتارية العالمية
هاني سراج
بريد إلكتروني: secretariat@phmovement.org
موقع الإنترنت: www.phmovement.org

الهيئة المستضيفة للسكرتارية العالمية
جمعية التنمية الصحية والبيئية
العنوان: ١٧ شارع بيروت - شقة ٥١ - مصر الجديدة - القاهرة - مصر
تليفون: ٢٢٥٦٥٦١٣ - ٢ - ٢٠،
فاكس: ٢٢٥٦٥٦١٢ - ٢ - ٢٠،

لجنة السكرتارية العالمية
جمعية التنمية الصحية والبيئية
موقع الإنترنت: www.ahedegypt.org
بريد إلكتروني: ahednet@ahedegypt.org / hpsp@ahedegypt.org

جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية (اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية سابقا)
موقع الإنترنت: www.upmrc.org
بريد إلكتروني: pmrs@pmrs.ps

ورشة المورد العربية
موقع الإنترنت: www.mawared.org
بريد إلكتروني: arccyp@spidernet.com.cy (قبرص) arcleb@mawared.org (لبنان)

منسقا السكرتارية العالمية السابقين
د. راڤي ناريان (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)
بريد إلكتروني: ravi@phmovement.org
الهيئة المستضيفة: منظمة صحة المجتمع - بنجالور - الهند
موقع الإنترنت: http://www.sochara.org/

د. قاسم شوحوري (٢٠٠١ - ٢٠٠٣)
بريد إلكتروني: gksavar@citechco.net
الهيئة المستضيفة: مركز صحة الشعوب - منظمة جونوشاسايا كندرا - سافار - بنجلاديش

صـــادق
على ميثاق الشعوب
من أجـــل الـــصـــحـــة

بيانات المراسلة

الاسم

الاسم الأول: _____

اللقب: _____

عنوان المراسلة

الشارع والرقم: _____

المدينة: _____

الولاية / المقاطعة: _____

الرمز البريدي: _____

الدولة: _____

البريد الإلكتروني: _____

المنظمة

اسم المنظمة: _____

موقع الإنترنت: _____

تعليقات على الميثاق واقتراحات

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

اقتراحات لحركة صحة الشعوب

يمكنكم إضافة ما ترونه من اقتراحات أخرى في أوراق منفصلة